

Distr.: General
10 February 2017
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٧٨٨١ التي عقدها مجلس الأمن في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٧ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في الصومال"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يرحب مجلس الأمن باختتام العملية الانتخابية في الصومال وبانتخاب الرئيس محمد عبد الله محمد "فارماجو". ويثني مجلس الأمن على الرئيس السابق حسن شيخ محمود لما أداه من خدمات أثناء ولايته ويشيد بنقل مقاليد السلطة بسرعة وبسماحة في الصومال.

"ويرحب مجلس الأمن بالتقدم السياسي والأمني الذي أحرز في الصومال منذ عام ٢٠١٢، ويشدد على ضرورة الحفاظ على الزخم للوصول إلى إرساء الحكم الديمقراطي في الصومال. ويشيد مجلس الأمن بزيادة مشاركة وتمثيل الشعب الصومالي في العملية الانتخابية. ويشدد المجلس على أهمية أن يستلهم الحكم روح الوحدة الوطنية على نحو شامل للجميع وأهمية التقييد بخارطة الطريق السياسية من أجل التوصل إلى إجراء انتخابات تقوم على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في غضون أربع سنوات.

"ويشيد مجلس الأمن بالدور التمكيني لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في إنجاز العملية الانتخابية بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرهما من الشركاء الدوليين. ويشيد مجلس الأمن بإسهام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في جهود تحقيق السلام الدائم والاستقرار في الصومال، مشيراً بوجه خاص إلى دور البعثة الحاسم في ضمان توفير الأمن



للعملية الانتخابية، الأمر الذي مكن، إلى جانب مجهودات قوات الأمن الصومالية، من إجراء التصويت في جميع أنحاء البلد.

”ويدين مجلس الأمن بشدة الهجمات التي شنتها حركة الشباب في الآونة الأخيرة في محاولة لتعطيل العملية السياسية في الصومال ويشيد بشجاعة وتضحية بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية لما بذلاه من جهود للحد من التهديد الذي تشكله حركة الشباب.

”ويرحب مجلس الأمن بزيادة تمثيل المرأة في مجلس الشيوخ ومجلس الشعب ويشدد على أهمية مساهمة المرأة في عملية بناء السلام وبناء الدولة في الصومال.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية القيام في إطار من الشفافية وفي الوقت المناسب بتعيين الوزراء وأعضاء الحكومة بالتشاور مع البرلمان الصومالي. ويناشد المجلس البرلمان وجميع القادة على صعيدي الاتحاد والولايات أن يتعاونوا تعاوناً كاملاً مع الحكومة الاتحادية الصومالية في دفع عجلة الإصلاح ومعالجة الأولويات الفورية دون تأخير.

”ويدعو مجلس الأمن الرئيس فارماجو وحكومته إلى أن يوليا اهتماماً عاجلاً لخطر المجاعة المحدق بالبلد، وأن يتخذا خطوات فعالة لدرئها، وأن يعملوا على معالجة عواقب الجفاف الشديد في الصومال. ويناشد المجلس الجهات المانحة أن تزيد الدعم لخطة الاستجابة الإنسانية للصومال وأن تستجيب للنداءات التي توجهها السلطات الاتحادية والإقليمية الصومالية للحصول على المعونة. ويكرر المجلس تأكيد الحاجة إلى الوصول بشكل كامل وآمن ودون عوائق من أجل إيصال المعونة في الوقت المناسب إلى المحتاجين في جميع أنحاء الصومال.

”ويشدد مجلس الأمن على الحاجة إلى التعجيل بإبرام اتفاق بين السلطات الاتحادية والإقليمية بشأن هيكل اتحادي لقطاع الأمن الصومالي، يحدد بوضوح أدوار ومسؤوليات وهيكل مؤسسات قطاع الأمن ذات الصلة في إطار امتلاك الصومال زمام أموره بالكامل، باعتبار ذلك أولوية عاجلة. ويشدد المجلس على أهمية قيام الحكومة الاتحادية الصومالية بتعزيز وتقوية الجهود الرامية إلى النهوض بالقدرات الأمنية الصومالية بغية المضي قدماً نحو تسليم بعثة الاتحاد الأفريقي للمسؤوليات الأمنية في نهاية المطاف لدوائر الأمن الصومالية. وفي هذا الصدد، يشجع المجلس بعثة الأمم المتحدة على مواصلة اتباع نهج شامل إزاء الأمن بالتنسيق الوثيق مع السلطات الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية التعاون بحسن نية بين السلطات الاتحادية والإقليمية في الصومال من أجل التسريع بعملية بناء السلام وبناء الدولة في الصومال، ويدعو المجتمع الدولي وشركاء الصومال إلى تكثيف دعمهما للجهود الرامية إلى بناء وتعزيز المؤسسات الوطنية، وهياكل الحكم والبنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية في الصومال.

”ويشدد مجلس الأمن على الحاجة إلى كفالة إحراز تقدم في عملية مراجعة الدستور التي يقودها الصوماليون. ويشجع المجلس الحكومة الاتحادية في الصومال على الترويج لعملية مصالحة شاملة تحقق التلاحم والإدماج على الصعد المحلي والإقليمي والوطني في مناخ يسوده احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وعلى إنشاء نظام سياسي اتحادي فعال. ويشجع المجلس كذلك الرئيس فارماجو والسلطات الاتحادية والإقليمية على تأكيد التزام الصومال بزيادة الشفافية والمساءلة في إدارة المالية العامة، بما في ذلك للنهوض بإصلاح قطاع الأمن.

”ويحث مجلس الأمن الإدارة الاتحادية الجديدة على اتخاذ خطوات فعالة من أجل إرساء الأسس لإجراء انتخابات شاملة وشفافة في غضون أربع سنوات، بما في ذلك بضمان عدم إمكانية الوصول إلى المناصب العامة في الصومال عن طريق المضايقة أو التخويف أو الفساد أو التلاعب.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد احترامه لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته.

”ويدرك مجلس الأمن أن الأشهر المقبلة ستكون فترة هامة للصومال. وسيواصل المجلس متابعة التقدم المحرز عن كثب، ويؤكد من جديد دعمه للسلام والاستقرار والتنمية في الصومال.“